https://doi.org/10.25130/tjaes.17.53.2.11

دور القطاع المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن (مع نظرة مستقبلية) للمدة 2016-2020

م. مثنى معيوف محمود
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
mothana81@tu.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة دور القطاع المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة الممتدة من الربع الأول في العام 2016 إلى الربع الثالث من العام 2020، وتحديد إمكانية التنبؤ بدور السياسات المالية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الخمس القادمة من الربع الأول من العام 2021 إلى الربع الرابع من العام 2025. باعتماد منهج الاقتصاد القياسي وفق النموذج الـ Exponential Smoothing وباستخدام أسلوب التحليل الموسمي Winters' Additive لسلسلة البيانات الصادرة من البنك المركزي في الأردن حول إجمالي التسهيلات المقدمة من البنوك للمشرعات الصغيرة والمتوسطة وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها: **أولاً:** يوجد دور فاعل للسياسات المالية ممثلة بالتسهيلات المالية المقدمة من البنوك في الأردن في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية الربع الأول من 2016 للربع الثالث 2020. **ثانياً:** يمكن التنبؤ بدور السياسات المالية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية الربع الأول من العام 2021 إلى الربع الرابع من العام 2020، وقد أوصى البحث بضرورة تقديم المزيد من التسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لحل مشكلاتها وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، التسهيلات الائتمانية، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

The role of the role of the banking sector in developing small and medium enterprises in Jordan (With a futuristic vision) For the period 2016-2020

Lecturer: Muthanna Mayoof Mhmood
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The aim of the current research is to study the role of the banking sector in developing small and medium, enterprises in Jordan During the period from the first quarter of 2016 to the third quarter of 2020. Determining the possibility to predict the role of Financial policies in the developing the small and medium enterprises in Jordan during the next five years from the first quarter of 2021 to the fourth quarter of 2025. By adapting the econometric approach according to the exponential model by using Winters & Additive Analysis of the data chain Issued by the Central Bank of Jordan

about the total facilities provided by banks for small and medium projects during the period of the first quarter of 2016 to the third quarter of the year 2020 has reached the below results: first)- There is an effective role for financial policies represented by the financial facilities provided by banks in Jordan in developing the small and medium projects during the first quarter of 2016 to the third quarter of 2020. second)- The role of fiscal policies in developing small and medium enterprises can be predicted during first quarter of 2021 to the fourth quarter of 2025. The research recommended the necessity of providing more facilities for small and medium enterprises to solve their problems and enhance their role in economic development.

Keywords: The banking sector, Credit facilities, Small and medium enterprises development.

مقدمة

تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم عجلة النمو الاقتصادي ،وتعد السياسات الاقتصادية حجز الزاوية في تطورها من خلال دورها بتخطط وتطبيق الإجراءات والأساليب الحكومية وبدعم من القطاعات الاقتصادية المختلفة ولاسيما القطاع الخاص وتحديداً المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال اتباع سياسات مالية تشجع المصارف على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، لتحقيق أهدافها برفع مستوى الاستثمارات والأنشطة للقطاع الخاص ومشروعاته المتنوعة بما فيها الصغيرة والمتوسطة وما ينتج عنه من استقرار اقتصادي يحقق الرفاه المرجو اقتصاديًا واجتماعيًا، (الربيعي، 2010: 4). وقد استطاع الأردن من خلال البنك المركزي بالتقدم لتنفيذ مشروع تعزيز الحوكمة ودور الأطر التنظيمية والمؤسسية لمشروع تطوير المشروعات الأصغر والصغيرة والمتوسطة في دعم تمويل المؤسسات المالية غير المصرفية وبرامج ضمان الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تعزيز الحوكمة والمساءلة، وتعتبر المشروعات الأصغر والصغيرة والمتوسطة العمود الفقري في الاقتصاد الأردني وتشكل مصدراً هاماً في تحقيق التنافسية والتشغيل. وهناك حوالي 150000 شركة مسجلة في الأردن تمثل المشروعات الأصغر والصغيرة والمتوسطة تؤمن فرص العمل لحوالي 71% من العاملين في القطاع الخاص، حيث توظف المشروعات الصغيرة والمتوسطة 32.7% كما توظف المشروعات الأصغر 38.7% منهم. ويعتبر هذا القطاع أيضا المصدر الرئيسي للصادرات والدخل في الأردن (وثيقة البنك الدولي، 2014: 22-24).

وللقطاع المصرفي دور هام بكونه القوة المالية المدخرة، وهي من تمنح الائتمان للأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولها دور بارز في النهوض الاقتصادي للمجتمع، حيث تنعكس سلامة القطاع المصرفي على سلامة المجتمع الاقتصادية وعافيته، ويُلقى على عاتقها دور كبير في تشجيع الاستثمار ولاسيما للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (الصمادي والرواشدة، 2010: 8).

إن للمشاريع الصغيرة أهمية استثمارية وتنموية كبيرة، من خلال دخولها في عجلة الاقتصاد وإسهامها في تحقيق التنمية الشاملة والفعَّالة، حيث توفر الشركات الصغيرة والمتوسطة ثلثَي القوى العاملة في القطاع الخاص في الأردن، والتي يمكن لنجاحها أن يحفز النمو العام، ونظرًا لدور هذه المشروعات الهامة قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ومنذ عام 2015 بتسهيل أكثر من 400 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات، واستطاع الأردن أن يحقق قفزة

ليصبح ثاني الدول الأكثر تطويرًا لمناخ الأعمال على مستوى العالم للعام 2019، وقد ساعد في ذلك ما قامت به الحكومة الأردنية من إصلاحات أدَّت إلى هذا التحسن، ومنها تحديث النظام الضريبي، وتطوير سجل الضمانات لتمكين الشركات من الحصول على الائتمان بسهولة أكبر وخاصة من خلال دعم هيئة الاستثمار الأردنية، لتطوير الأنظمة والعمليات اللازمة لتفعيل قانون الاستثمار 2014 (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2020: 2).

مشكلة البحث: سعى الأردن وفي السنوات القلية الماضية لوضع العديد من البرامج الإصلاحية وتطوير السياسة الاقتصادية في خطوة لتجاوز العديد من الأزمات الاقتصادية، ولعلَّ المحدد الأساسي لبلوغ نمو حقيقي في الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على تحسين بيئة سوق العمل والأعمال، وأسهم القطاع المصرفي بدور رئيسي من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر البنوك المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، تصل ٪11 فقط من القروض المصرفية إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بنسبة 25% في الأسواق الناشئة. ولا يتوافر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رأس المال الكافي ويأتي تمويلها في الغالب من خلال صناديق داخلية، فضلا عن مصادر غير رسمية. وغالبا ما تلجأ المشروعات إلى القطاع غير الرسمي، مثل العائلة والأصدقاء من أجل الحصول على التمويل. وقد بينت الدراسة الاستقصائية لمناخ الاستثمار في الأردن لعام 2012 الفارق الكبير يتعلق بإمكانية الحصول على الائتمان بحسب حجم الشركات. فهناك ٪27 فقط من الشركات الصغيرة التي حصلت على قروض مقابل 38% من الشركات المتوسطة الحجم و53% من الشركات الكبيرة (وثيقة البنك الدولي، 2014: 30).

وانطلاقا مما سبق ذكره سعت مشكلة البحث للإجابة عن السؤال التالي: "ما دور القطاع المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة الزمنية الربع الأول 2016 حتى الربع الثالث 2020؟ وما هي التوقعات للتسهيلات الائتمانية المحتملة خلال السنوات الخمس القادمة؟

هدف البحث: يهدف البحث الى قياس دور القطاع المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال مدة البحث. وتحديد أمكانية التنبؤ بهذا الدور مستقبلاً من خلال التسهيلات الائتمانية المتوقع منحها خلال الخمس سنوات القادمة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال دور القطاع المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن ممثلة بالمواسم الإنتاجية من الربع الأول من 2016 حتى الربع الثالث 2020م انطلاقًا من التسهيلات المقدَّمة من قبل البنوك لتطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أهمية تحديد إمكانية التنبؤ التي يمكن أن يقدمها لوضع خطة خمسية موسمية واضحة لحجم التسهيلات الائتمانية التي يتوقع أن تقدمها البنوك في الأردن، وما يرافقها من دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام. ولأهمية ما قد تقدمه نتائج البحث للمهتمين في مجال الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من معيطات تدفعهم إلى أن يشكلوا حاضنة لها وأن يحفز العاملين في هذا المجال على مزيد من العمل والدراسة والاهتمام.

فرضيات البحث: يسعى البحث إلى التحقق من الفرضيات التالية:

1. يمارس القطاع المصرفي دوراً في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال فترة الربع الأول من العام 2016 إلى الربع الثالث من العام 2020؟

2. يمكن التنبؤ بدور القطاع المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال السنوات الخمس القادمة من الربع الأول من العام 2021 إلى الربع الرابع من العام 2025؟

أساليب جمع البيانات وتحليلها: اعتمد الباحث على الأدوات الإحصائية والقياسية لتحليل السلسلة الزمنية الموسمية للبيانات المقدمة من البنك الأردني المركزي وإجمالي التسهيلات المقدمة من قبل البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال مدة البحث.

حدود البحث: تم تحديد الحدود الزمنية للمعلومات المستخلصة من إحصاءات البنك المركزي في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام 2016 الى عام 2020، والحدود المكانية للبحث هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

هيكلية البحث: لغرض الوصول إلى هدف وفرضيات البحث فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لدور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: دور القطاع المصرفي في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

المحور الثالث: قياس دور القطاع المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لدور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولاً/1: الجانب المفاهيمي لدور القطاع المصرفي: يسهم القطاع المصرفي في عملية التطور الاقتصادي بشكل مهم، وذلك من خلال زيادة عرض النقد بواسطة توفير الائتمان، حيث يمكن الائتمان من التوسع الاقتصادي وتكوين راس المال، ما يؤدي الى زيادة العمق المالي (شامية، 1989: 15). وقد أوضح كل من (Gupta, 1984: 74 & Spears,1992: 370) وجود توجهات نظرية حول مسائل التطور المالي والاستثمار والنمو الاقتصادي، بعضها يشجع على التأثير الهيكلي من خلال كمية ونوعية المتغيرات المالية التي تحفز الاستثمار والتطور الاقتصادي من خلال زيادة المدخرات بكونها أصول مالية، وتشكيل رأس مال يشجع على الاستثمار بهدف تحقيق النمو الاقتصادي بالاستناد إلى عوامل منها العمق المالي باعتباره مؤشرًا على حجم إجمالي الأصول بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أشارت إليه دراسة Kwan, wu & Zhang, 1998: 452) من التأثير الإيجابي للعمق المالي على الاستثمار وانعكاسه على النمو الإنتاجي من خلال التحرير المالي الذي يزيد من حجم رأس المال الموجه نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة.

وقد طرح كل من (King & Levine, 1993: 520) أنموذجا يكون فيه للوسطاء دورًا فاعلًا من خلال حصولهم على معلومات حول نوعية المشروعات الفردية والتي تعد غير متوفرة بشكل كافٍ لدى المستثمرين، مما يتيح تحفيز دعم التمويل للمنتجات الإبداعية التي تحفز بدورها الإنتاج العام. ويؤكد الاتجاه التكاملي على وجود علاقة تبادلية باتجاهين بين القطاع المالي والاستثمار والتي ترى أن النظام المالي ينمو نتيجة للتطور الاقتصادي والذي يتحول بدوره إلى محفز للاستثمار والنمو، وتعد الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم قطاعات الإنتاج التي توفر ذلك، ومن الجدير بالذكر أن الوصول المستقر إلى مصادر التمويل المناسبة هو عامل مهم لبقاء

ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك فإن معظمها تواجه صعوبة في الوصول إلى التمويل المناسب مما يستدعي إلى إيجاد مخارج لدعم سياسة القروض المصرفية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. بالرغم من أَن مثل هذه السياسة غير كافية لتوفير تمويل طويل الأمد لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب طبيعة الائتمان قصير الأجل للقطاع المصرفي وما تتصف به والقوانين المصرفية من الصرامة. مما يجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للصدمات المالية مما يضطرها إلى التنويع في مصادر التمويل أثناء الأزمات ما يوفر لها قاعدة بديلة للاحتياجات التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاقها المالي بعيدًا عن تسهيلات القطاع المصرفي مما يجعل هذه العلاقة غير مستقرة، ومن هنا يأتي الدور الهام للسياسات المالية للدولة في تسهيل وتيسير وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتمويل في شروط تحميها من المخاطر وعدم الاستقرار (Aras, 2017: 15).

ويسهم تطبيق القوانين والتشريعات التي في دعم جهود التنمية الاقتصادية والمالية ولا سيما في البلدان النامية التي تحتاج إلى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها والتعامل معها على أنها أداة مهمة ومشروعات مربحة يمكن الاعتماد عليها في اطار العلاقات المالية والاستثمارية، وبكونها مصادر يمكن الوثوق بها وتسهيل الاعتماد على عوائد عالية للقروض الممنوحة وتقديم ضمانات كافية والتأكيد على حقيقة أن القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة عادة ما تكون صغيرة ولا تتوفر فيها ضمانات كافية على أصول المشروع، وأهمية الجمع بين أهدافها من أجل الربح والحد من المخاطر. وهو ما يشكل الأمر الأكثر صعوبة بالنسبة لصغار الشركات للحصول على قروض من البنوك التجارية (Lahiri, 2012: 31). ولتحقيق ذلك لابد من توفر سياسات تمويلية وضوابط تحكم الأداء في الجهاز المصرفي حيث تشير النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية إلى أهمية توافر التمويل الكافي لدعم هذه التنمية في إطار مجموعة من بالقوانين والانظمة والتعليمات التي تفرضها السلطات الرقابية أو الجهات المعنية فيما يتعلق بتنظيم وضبط العمل المصرفي (الحمزاوي، 1997: 24)، ما يسهم في تحديد شروط قبول التسهيلات الائتمانية والعوامل الأساسية التي تتحكم بحجمها واتجاهاتها، مع مراعاة الضوابط الداخلية بما يحقق كفاءة استخدام المصارف لمواردها المالية بما توفره من معلومات منظمة وتوازن في عملية منح التسهيلات الائتمانية، واتخاذ القرار الائتماني السليم بطلب الحصول على القروض والتي تتم وفق مراحل أولها مرحلة توضيح القواعد العامة في منح الائتمان، بالإضافة لأهمية العوامل المرتبطة بنوعية التسهيلات المقدمة التي تتعلق بالغرض من الائتمان ومدته وحجمه وأسلوب ومصدر سداده ومدى توافقه مع السياسة الائتمانية وطبيعة المخاطر التي تترتب عليه وتحقيق الموازنة بين العوائد والتكاليف (الحسيني والدوري، 2000: 17). وتشغل التسهيلات الائتمانية أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، نظراً لدورها في دعم الانتاج في القطاعات الاقتصادية، ولاسيما عندما تتسم بالمرونة في تقديم التسهيلات، وتصنف التسهيلات الائتمانية إلى نوعين الأول: التسهيلات المباشرة كما في حالة القروض والتمويل الجاري، والتمويل التأجيري، وقد تكون غير مباشرة تشمل المضاربة، المرابحة، التمويل التأجيري (عودة، 2006: 14).

أولاً/2: تصنيف المشروعات تبعاً إلى الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية المقدمة لها: تصنف المشروعات تبعاً للحاجة إلى تقديم الخدمات المالية إلى:

أ. مشروع جدير بالمساعدة ويتضمن الأنشطة التي تعمل من أجل الحفاظ على الحياة الكريمة اليومية للعاملين، ولا يحقق أرباح منتظمة، ولا يحتاج لخدمات مالية كبيرة وإنما الى المساعدات.
ب. المشروع الجدير بالضمان ويتضمن الأنشطة التي يمكن أن تحقق إيرادات تكفي لإعادة دفع فوائد القروض، ويمكن أن يتم تزويده بقروض بشروط ائتمان تتلاءم مع متطلبات مؤسسة الضمان ويدخل ضمنه المشروعات الصغيرة والصغرى.
ج. مشروع جدير بالاقتراض ويتضمن الأنشطة التي تعمل في مجالات مستقرة ومربحة، وتحتاج الى كمية أكبر من التسهيلات الائتمانية تشمل مختلف أنواع القروض، وغيرها من خدمات الرهن والدفع معظم تلك المشروعات قادر على الحصول على القروض الممنوحة من المصارف بشروط الائتمان المتعرف عليها، وهو ما ينطبق على المشروعات الكبيرة والمتوسطة (Deelen & Molenaar, 2004: 10).

وهناك ثلاثة معايير لتمييز إمكانية تمويل المشروعات وهي:

أ. حجم ونوع التمويل فقد يكون مصدر التمويل رسمياً أو غير رسمي.
ب. أهمية المشروع النسبية وبما يتوفر فيه من رأس مال الثابت مقابل رأس المال العامل في هيكلية رأس المال.
ج. أهمية الادخار النسبية بكونها مصدر التمويل.

كما يمكن تصنيف المشروعات بحسب مصدر التمويل ونوع النشاط الاقتصادي فتمويل المشاريع المتوسطة يكون من قبل قروض تجارية والجهة هي المصارف التجارية والمتخصصة يتسم بالجدارة لاقتراض المصرفي المصارف التجارية والمصارف المتخصصة وتعد المصارف التجارية مصدراً هاماً للاقتراض، بالرغم من ارتفاع تكلفة الاقتراض ومعدل الفائدة لديها، وصعوبة الشروط التي تفرض على صاحب المشروع، وتعرض المشروع لخطر وضع اليد والتصفية، أما المشروعات الصغيرة فيكون نوع التمويل فيها قروض تنموية ومن قبل مؤسسات ضمان الإقراض وتستحق الجدارة بكفالة المؤسسة الضامنة، كما تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات التمويل من المصارف حيث تفرض عليها شروط تقديم سند ملكية او شهادة عقار كضمان للاقتراض ما يدفعا نحو الجهات غير الرسمية التي تلزمها على تحمل أعباء مالية كبيرة ترهق المشروع (الربيعي، 2008: 10-12).

ثانياً. الجانب المفاهيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ثانياً/1: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها: تلك المشروعات التي يدخلها حجمها في دائرة المشروعات التي تحتاج الدعم والرعاية النابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية (أبو موسى، 2003 :4).

وتعرف منظمة العمل الدولية (ILO) المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "المؤسسات التي يعمل بها 50 عاملاً وتحدد مبلغًا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد على 5000 دولار في بعض الصناعات حيث يزيد رأس المال عن 100 ألف دولار" (فرحاتي، 2017: 2).

في حين أوضح البنك الدولي بأن المشروعات الصغيرة هي تلك المشاريع التي يعمل بها حتى 50 عاملًا وإجمالي الأصول والمبيعات لها تصل إلى 3 ملايين دولار، كما أن المشروعات المتوسطة هي التي يعمل بها حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات تصل حتى 10 ملايين دولار، كما

أوضحت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن عدد العاملين في المشروعات الصغيرة يتراوح بين (10-50) عاملاً، ويبلغ العدد في المنشآت المتوسطة بين (10-99) موظف (بلحميدي، 2005: 7). وقد أشارت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية في مسح أجري عام 2010 على أن المشاريع الصغيرة التي تشتمل (5-19) عاملاً، والمؤسسات المتوسطة تشمل (20-49) عاملاً، وعرّف البنك المركزي الأردني المؤسسات الصغيرة بأنها: "تلك المؤسسات التي توظف (5-20) من العاملين، ومجموع أصولهم أو مبيعاتهم أقل من مليون دينار في السنة، وعدد العاملين في المؤسسات المتوسطة بأنها التي يعمل بها (21-100) عاملاً، وأصل قيمته (1-3) مليون دينار وتتراوح معدلاته السنوية بين (1-4) مليون دينار أردني (البنك المركزي الأردني وسند للدعم الفني، 5:2017).

في تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث للأردن 2011، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة على أنها جميع المؤسسات التي لديها أقل من 100 موظف، وتم اعتماد تعريف الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من قبل رئاسة الوزراء بأنه توظف الشركات الصغيرة ما بين 10 و49 عاملاً ولديها سجل رأس مال يزيد عن 30 ألف دينار، وتوظف المؤسسات المتوسطة ما بين 50 و249 موظفًا ولديها سجل رأس مال يزيد عن 30 ألف دينار باعتباره تعريف وطني موحد لاستخدامه بين جميع الإدارات الحكومية ذات الصلة. (Yongth Entreprneurs Association, 2011: 5)

ثانياً/2: معايير لتمييز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم لها:

أ. التعريف الواضح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تشير وزارة الصناعة الأردنية الحد الأقصى لعدد العاملين في المشروعات التي توصف بأنها صغيرة ومتوسطة هو 250 وبما ينسجم مع الممارسات الدولية في الشركات في جميع دول العالم ولاسيما الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتوضيح عدد العاملين في الأعمال التجارية وفقاً للمعايير الدولية بين (1-9) و(10-49) شخص ومن (50-249 الى 250) شخص. مما يسمح بالمقارنة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لعدد العاملين.

ب.وضوح مؤشرات الأداء كالإنتاج والقيمة المضافة والاستثمار والتعويضات مقسمة على حجم العمالة وربطها بالنشاط الاقتصادي كلما أمكن ذلك.

ج. طبيعة الموارد (التمويل) والتي تختلف تبعاً لاستقلالية المؤسسة وملكيتها وارتباطها بغيرها.

وبذلك فإن حجم العاملين في المشاريع وقيمتها الاقتصادية متمثلة بمؤشرات الأداء واستقلاليتها هي المعايير التي تمكن من تمييزها عن غيرها من المشاريع الكبيرة وتحدد نوعية وكمية الدعم والتسهيلات التي يمكن أن تقدم لها من قبل الجهات المالية (OECD, 2019: 19-25).

4-قدرة هذه المشروعات على المنافسة وعلى التحكم في الأسعار ودورها في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً والمتدنية الدخل والتي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة (عامر، 2019: 1).

ثانياً:3: ميزات وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يمكن تحديد خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تميزها عن غيرها من المشروعات الكبيرة بالنقاط التالية (فرحاتي، 2017: 3):

أ. سهلة الإنشاء ولا تتطلب أموالًا كثيرة وغالبًا ما يكون التمويل محليًّا وتعتمد على مستلزماتها محليًّا ولا تعتمد على الاستيراد.

ب. لا يتطلب عملها استخدام التكنولوجيا المعقدة وقليلًا ما تستخدم التكنولوجيا.
ج. شغل مساحات صغيرة ولا تحتاج إلى مساحات كبيرة نظرًا لاعتمادها على تجهيزات وآليات بسيطة نظرًا لانخفاض تكاليفها.
د. يتصف عملها بالمرونة فهي قابلة لإحداث التغيرات في الإنتاج تبعًا للظروف المتاحة.
ه. تمارس دورًا هامًّا في توطين الصناعة في المناطق الريفية وتحقق التوازن بين الريف والمدينة.
و. تتصف بهيكل تنظيمي بسيط يعتمد على مهارات إشراف محددة وبسيطة.
ز. تتميز باعتمادها نظام معلوماتي بسيط غير معقد في عملية اتخاذ قراراتها.

وانطلاقًا من التعاريف وهذه الخصائص يمكن القول إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن تلك المشروعات الكبيرة من حيث عدد العاملين بها، رأس المال، والأجور، وهيكل التنظيم واعتمادها على كل ما هو محلي تبعًا لطبيعة الأنشطة التي تقوم بها. بالإضافة إلى أن كون المشروعات الصغيرة والمتوسطة مليكتها لأشخاص وتدار من قبل أفراد وقد أوضح تقرير التنمية البشرية في الأردن (2011)، فإن ٪80 من الشركات في الأردن هي تدار من قبل أصحابها. هذا يدل على استقلال إدارات الشركات، والقرارات بيد المالك (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، 2011 :1).

بالإضافة إلى كون المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتسم بطابع شخصي عائلي وجميع القرارات المتعلقة بالمؤسسة هي بيد المالك (Al-Muharraq & Magableh, 2006: 7).

المحور الثاني: دور القطاع المصرفي في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

أولاً/1: السياسات الاقتصادية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن:

قامت الحكومة الأردنية خلال السنوات القليلة الماضية ببناء عدة برامج لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطويرها من خلال التوسع في تقديم الخدمات التمويلية والفنية والإدارية متبعة في ذلك الاستراتيجيات الآتية (الوادي، 2005: 63):

أ. تطوير قدرات وهيئات المؤسسة الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة.
ب. تفعيل دور القطاع المصرفي في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة.
ج. توفير المناخ الاستثماري والاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على دعم الجهود نحو توفير الخدمات الاستثمارية والتدريبية المساندة لها في جميع المحافظات.
د. دمج مصادر التمويل المتاحة تحت مظلة واحدة لتفادي الازدواجية في التمويل المصرفي وضمان وصوله لأكبر شريحة من المستفيدين.
ه. إنشاء هيئة عليا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلالها يتم تطوير وتنظيم عملية التمويل والتخطيط والتسويق. وقد أدخلت الحكومة الأردنية منذ عام 2000 عددًا من الإصلاحات الاقتصادية في العديد من المجالات بهدف جذب الاستثمارات واستحداث فرص العمل، والاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية. وتشمل هذه الإجراءات إنشاء مؤسسات حكومية متخصصة لتشجيع الاستثمار ودعم نمو الصادرات فضلًا عن استخدام المناطق الاقتصادية.

وقد أوضح قانون الاستثمار 2014 أن النشاط الاقتصادي يمثل أي نشاط صناعي أو زراعي أو سياحي أو عمالي أو حرفي أو خدمي بما فيها تكنولوجيا المعلومات، وأن الشخص

الطبيعي أو الاعتباري الذي يمارس نشاطًا اقتصاديًا يعد مستثمرا في المملكة وفق أحكام هذا القانون (رئاسة مجلس الوزراء، 2014: 2-10). ويمتاز هذا القانون بالشمولية، ويعد من أهم القوانين الاقتصادية لما له من دور في تغيير هيكلية مؤسسات الاستثمار في المملكة وتوحيد المرجعيات وتسهيل إنشاء المشروعات الاستثمارية من خلال نافذة استثمارية تهدف لتقديم خدمة المكان الواحد لتراخيص الأنشطة الاقتصادية في المملكة على أن تقوم هيئة الاستثمار بإنشاء نظام يتيح تقديم الخدمات والإجابة عن استفسارات المستثمرين إلكترونيًّا، بالإضافة لتسهيل الحوافز والاعفاءات التلقائية للنشاطات الاقتصادية دون الحاجة لقرارات من لجنة حوافز، كما يوفر القانون منح اعفاءات ضريبية إضافية للأنشطة الاقتصادية التي تقام في مناطق الفقر والمحافظات. وتضمن القانون إنشاء مجلس للاستثمار، كما تضمن دمج ثلاث مؤسسات هي: مؤسسة تشجيع الاستثمار وهيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة بهيئة واحدة تسمى هيئة الاستثمار بهدف تحفيز الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية في المملكة. كما ألغى القانون الجديد خمسة قوانين مؤقتة المتعلقة بالاستثمار (جريدة الدستور، 2014: 1-3).

أولاً/2: دور القطاع المصرفي بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: يسيطر القطاع المصرفي ممثلاً بالبنوك على القطاع المالي الأردني، حيث شكل إجمالي الأصول في العام 2015 ما نسبته ٪170 من الناتج المحلي الإجمالي، و٪76 نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو يعد أعلى من المتوسط إقليمياً، كما تقدم مؤشرات السلامة المالية إلى أن القطاع المصرفي الأردني ظل نسبيًا قوي بالرغم من الصدمات الخارجية الأخيرة، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال ٪12 وهو أعلى مما هو مطلوب من قبل البنك المركزي، وانخفضت القروض المتعثرة إلى ٪5.5، وهي أدنى مستوى لها منذ عام 2008. كما اتضح أن احتياجات إعادة التمويل الكبيرة للحكومة كان لها تأثير على القطاع الخاص الاستثمار وهيكل أصول القطاع المصرفي وهو ما يضع القطاع المصرفي في الأردن أمام تحديات كثيرة ولاسيما في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تمتص الميزانية الحكومية نسبة كبيرة من السيولة في النظام المصرفي، وتعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الضرائب المرتفعة التي تعد أحد قيود، ويعد القيد الأساسي في عملية التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الوسطاء ليس في نقص السيولة ولكن في نقص القدرة على تحمل المخاطر و دور آليات الضمان في تعويض أوجه القصور المتعلقة بالائتمان والمعلومات والمعاملات من خلال ضمانات المحفظة التي تضمن أخطار تعثر الإيفاء بالقروض، وهنا تبرز أهمية بناء روابط ثقة بين البنوك ومقدمي التمويل وأصحاب المشروعات لسد الفجوة وزيادة الثقة بكفاءة هذه المشروعات وبدعم ومبادرات الحاكمية من أجل تحفيز وتطوير بيئة الأعمال وتسهل دعمها مادياً ومعنوياً (Betz & Frewer, 2016: 15-16).

ثانياً/1: تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: بدأت أهمية تبني مفهوم تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة في الأردن تظهر منذ عام 1973 بنواة لمؤسسة الشرق الأدنى الأمريكية لتعمل في المملكة وتنطلق منها عملية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة، وتقديم الخدمات الفنية اللازمة التي تضمن نشوئها ودوامها، ويعد الأردن سباقًا بهذه الأنشطة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الخالدي، 2002: 32). إذ تتميز المشروعات الصغيرة بقدرتها على مساندة المشروعات الكبيرة، والتكيف مع الأوضاع والظروف الطارئة، وانخفاض مستلزماتها من رأس المال ما يحتاجه ذلك من طرق تقنية وتكنولوجية أقل كلفة، وملاءمتها لظروف الدول التي

تعمل فيها وقدرتها على تحسين مهارات العاملين وتطوير الكفاءات (هيكل،2003: 26). وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورًا هامًّا في الاقتصاد الأردني لكونها عامل هام في إنعاشه نظرًا لما يعانيه من مشكلات وأزمات متمثلة بارتفاع معدلات البطالة والتي تبلغ حوالي (15%) من قوة العمل في المملكة، وعجز المشروعات المتوسطة والكبيرة أو المؤسسات الحكومية والتطوعية والقطاع الخاص عن تلبية احتياجات الشباب، الأمر الذي يشير إلى هدر البلاد لجانب انتاجي هام من الموارد الاقتصادية، وحرمانها من تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، والذي يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، إضافة إلى الآثار السلبية في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها (صندوق التنمية والتشغيل، 2001: 5).

وهنا تظهر حاجة الاقتصاد الأردني لمثل هذه المشروعات وقد أوضح عدد من الخبراء وبالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن الأولويات المطلوبة لتمكين الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل، موضحين دور البنوك ومؤسسات ضمان القروض في تقديم الأوليات اللازمة لتستطيع هذه الشركات ومشروعاتها من تأمين فرص التمويل المستدام، وأشارت جمعية البنوك الأردنية إلى ثلاث أولويات أسهمت في وضع قانون يدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأسهم في احتضانها وإعطائها مزايا تحفيزية وأكد على ضرورة التركيز على المشروعات ذات القيمة المضافة العالية والإبداعية التي تتمتع بفرص نمو سريع، وتسهيل وصولها إلى المساعدات الفنية المتعلقة بالتمويل والعمل على إيجاد جسور لسد الفجوة في الاتصال بين المؤسسات المالية والمصرفية وأصحاب المشروعات، كما أشارت جمعية البنوك الأردنية أن هذه الشركات تشكل ما قدره (98%) من إجمالي عدد الشركات المسجلة في المملكة ولها إسهام كبير في الناتج المحلي الإجمالي وفي التوظيف، وأن هناك عدد من التحديات التي قد تواجه هذا النوع من المشروعات وتعرقل نموها وتطورها والتي تتمثل في صعوبة التمويل بشكل عام والتمويل لمصرفي بشكل خاص، وأن مشروع تحسين بيئة الأعمال في جنوب حوض البحر المتوسط المشترك بين الاتحاد الأوربي والدول المجاورة لجنوب أوروبا وشمل عشرة دول بما فيها الأردن ومصر والجزائر ولبنان والمغرب وتونس يهدف إلى تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من خلال توفير بيئة عمل مناسبة وقادرة على مجاراة أفضل الممارسات في الاتحاد الأوروبي، وهذا المشروع أعد في العام 2015 لدراسة وتقييم السياسات الأردنية الهادفة إلى تسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للتمويل متضمنًا التعريف بالأدوات المساعدة في الوصول للتمويل والتي تشمل القروض والتسهيلات المصرفية وصناديق الضمان وآليات المشاركة في المخاطر والأسهم الخاصة ورأس المال المغامر وتأجير التمويل الإسلامي والتمويل الميكرو والتمويل المبتكر وغيرها (ورشة تمويل مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، 2016: 13).

ثانياً/2: تحديات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: حددت الاجندة الوطنية الاردنية 2006-2015 التحديات بعدة نقاط وهي (عامر، 2019: 1):

أ. الأنظمة والعقبات الإدارية التي تؤخر أو تعرقل انشاء هذه المشروعات.

ب. عدم قدرة النظام المالي في تلبية احتياج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضعف تعاون البنوك، راس المال المحدود، إبعاد معظم شركات الصغيرة جداً الميكرو خارج نطاق التمويل.

ج. الهيكل الضريبي الصارم والذي يعيق تطور المشروعات ونجاحها، وأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تدفع معدلات فائدة أعلى من تلك التي يدفعها المنافسون الكبار على نفس النوع من القروض بنسبة ٪2 إلى ٪4.

د. الدعم الحكومي المنخفض وغير العادل مع المشروعات الكبيرة.

ه. التمويل المحدود والتنسيق غير الفعال مع الجهات الممولة والداعمة.

و. عدم استخدام التكنولوجيا وبطء العمل ضمن هذا النوع من المشروعات يجعل عملية الدعم الحكومي والتمويل عملية بطيئة وقد تكون معرقلة.

ز. دور التضخم في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل وتكاليف التشغيل. ما يضعها في منافسة شديدة مع المشروعات الكبيرة

كما تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن من ارتفاع تكاليف الأعمال وخصوصاً بعد صدور قانون النظام الضريبي والذي حدد بموجبه راس مال وقدره 20000 دينار أردني لتعيين مستشار قانوني ما يترتب عليه عبء مادي إضافي لتعيين خبير قانوني، بالإضافة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على حماية الملكية وبراءات الاختراع نظراً لتكلفتها العالية في الأردن. وهناك عدة أسباب تجعل مشكلات التمويل أولى وأهم المشكلات في وجه هذه المشاريع ومنها عدم وجود ضمانات موثوقة، عدم توفر الكفلاء، عدم توفر سجل كفاءة الأداء، الافتقار إلى إدارة الأعمال والمهارات، ارتفاع معدل الفائدة مقابل جدوى العمل، عدم توفر قنوات اتصال مع المقرضين، شروط ومتطلبات التمويل المرتفعة، ثقة المقرض بقيمة أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتطبق هذه الأسباب على السوق الأردنية ولاسيما تلك التي تتعلق بالعرض والطلب وصعوبة التنبؤ بها نظراً للحركة السريعة وعدم الثبات في السوق الأردنية ما يجعل التحدي أكبر، كما تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن عدة الصعوبات تتعلق بارتفاع تكاليف المصروفات المباشرة والثابتة وخاصة الكهرباء والمياه.، زيادة تكاليف تقديم الدعم الفني والاستشاري عند بدء المشروع، والضرائب المرتفعة وغير مستقرة، وتعاني من البيروقراطية في الإجراءات التي يتبعها المشرفون على بعض الإعفاءات مثل الإعفاء من رسوم الاستيراد لبعض السلع والخدمات (Haddaf et al., 2019: 19).

ولتجاوز هذه التحديات لابد من تحديد أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على قياس الاستجابة لتوفير الدعم لهذه المؤسسات و التصورات حول العمل المتقدم لها والعمل على مقارنة الدعم المقدم مع ما هو موجود محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز الوعي والفائدة المتوقعة من دعم هذه المشروع، والتأكيد على دور الحكومات في تحسين وتوفير البيانات المنتظمة والموثوقة ودورها في تمكين الاستثمار ولاسيما التسهيلات الممنوحة لإنماء دورها وتطويرها (Jordan Young Economestis society & Konead Adenauer Stiftung, 2017: 16-18). وأشارت وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة حصلت على ٪13 من التسهيلات الممنوحة من البنوك وتوفير ٪40-60 من إجمالي الوظائف حول العالم؛ هناك وتساهم بحوالي ٪40 من الناتج المحلي الإجمالي الأردني (Haddaf et al., 2019: 20). ومن هنا جاءت أهمية ما تقدمة التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بكونها مؤشرات على الاعتراف بدورها في التنمية

الاقتصادية للبلدان ولذلك فقد اعتمد الباحث على بيانات التسهيلات الممنوحة من البنوك الأردنية خلال الفترة الزمنية 2016-2020 وخلال فترات ربع سنوية وفيما يلي توضيح لها:

الجدول (1): التسهيلات الممنوحة من البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن (مليون دينار)

الأعوام	تسهيلات المشروعات الصغيرة	تسهيلات المشروعات المتوسطة	إجمالي التسهيلات الممنوحة	نسبة المئوية للتسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات للقطاع الخاص
Mar-16	518.2	1235.6	1754	9.3
Jun-16	533.4	1292.1	1832	9.4
sep-16	510.3	1331	1841	9.3
Dec-16	518	1465.9	1984	9.8
Mar-17	952.1	1450.1	2042	9.8
Jun-17	588.3	1620.1	2208	10.4
Sep-17	590.2	1519.9	2112	9.7
Dec-17	608.2	1508.1	2116	9.6
Mar-18	647.2	1584.8	2232	9.9
Jun-18	655.1	1637	2292	10
Sep-18	676	1660.3	2336	10.1
Dec-18	702.5	1628.8	2331	10
Mar-19	870.2	1498.1	2368	10.1
Jun-19	708.9	1690.1	2399	10
Sep-19	7153.8	1685.5	2401	10
Dec-19	719	1652.4	2371	9.8
Mar-20	735.3	7690.6	2426	9.8
Jun-20	786.2	1982.5	2769	9.8
Sep-20	848	2050.2	2898	11.3

المصدر: إحصاءات البنك المركزي الأردني تم الاسترجاع بتاريخ 2020/12/7.

يوضح الجدول (1) قيم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة ربع سنوية من العام 2016 حتى الربع الثالث 2020، مع النسب المئوية للتسهيلات الممنوحة لهذه المشروعات من مجمل تسهيلات القطاع الخاص وفق بيانات البنك المركزي في الأردن، وهي البيانات المعتمدة في استخلاص نتائج البحث الحالي

وقد تم استخدام الحزمة الإحصائية SPSS-21 لاستخلاص النتائج، حيث رسم السلسة الزمنية لنسبة لتسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك في الأردن خلال الفترة من الربع الأول 2016 إلى الربع الثالث 2020 لإجمالي التسهيلات الممنوحة إلى القطاع الخاص ككل وفق البيانات الموضحة وقد أظهرت النتائج ما يلي:

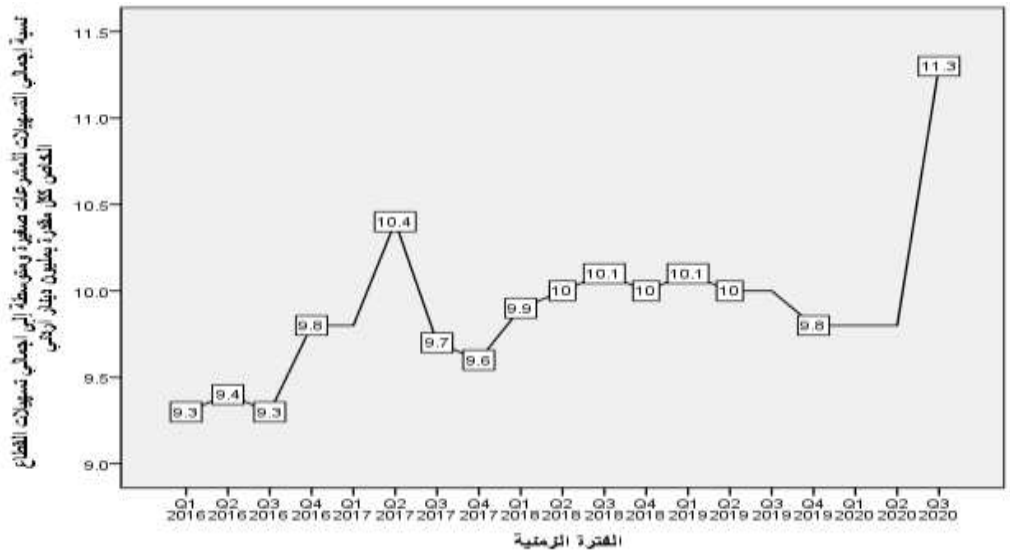

الشكل (1): نسبة التسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لإجمالي تسهيلات القطاع الخاص خلال الفترة الزمنية الربع الأول من 2016 الربع الثالث 2020

يتضح من الشكل أن نسبة التسهيلات تشكل سلسلة متصاعدة بدأت بشكل واضح في الربع الثاني من عام 2017 ومن ثم أظهرت مستوى مستقر ضمن المتوسط من الربع الثالث 2017 حتى الربع الأول من العام 2020 لتعود للصعود وبشكل دال في الربع الثالث من العام 2020.

وهو ما يعكس اهتمام ملحوظ من قبل البنوك والقائمين على وضع السياسات المالية بدعم هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة أسوة بالمشاريع الكبيرة. ولتقديم المزيد من الأدلة تم رسم السلسة الزمنية لإجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يوضح الشكل التالي:

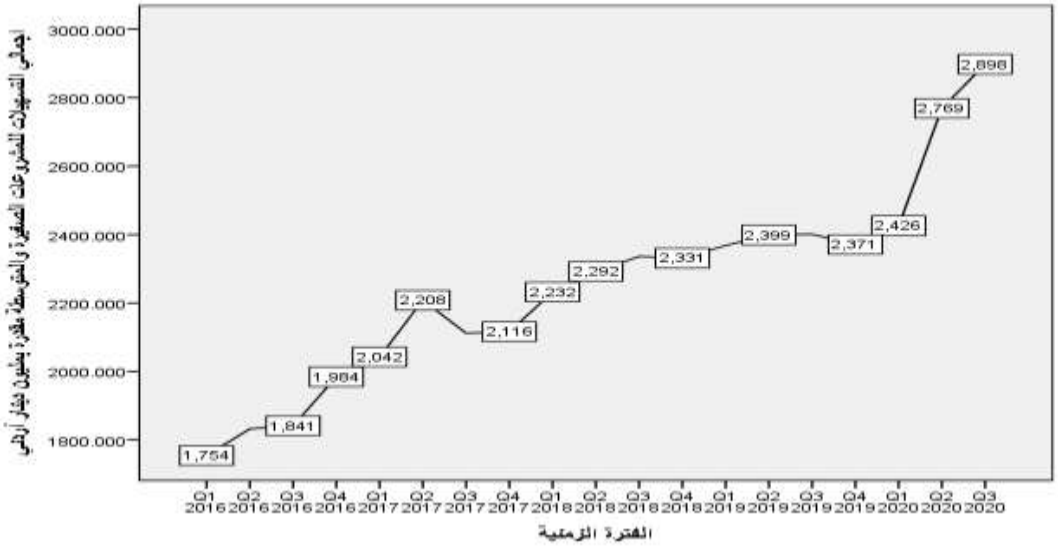

الشكل (2): تطور إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك في الأردن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يظهر من شكل السلسة اتجاه عام تصاعدي لتسهيلات البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهو ما يشير إلى أن السياسات المالية المتخذة خلال هذه الفترة الزمنية ساهمت بدعم هذا النوع من مشاريع القطاع الخاص.

المحور الثالث: قياس دور القطاع المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاردن

أولاً. وصف النموذج: تم اتباع منهج القياس الاقتصادي وفق النموذج الأسي (Exponential Smoothing) بكونه النموذج الأفضل للبيانات الربع سنوية، وباستخدام أسلوب التحليل الموسمي Winters' Additive. ويناسب هذا النموذج نوع البيانات ذات الاتجاه الموسمي كما في الربع سنوي ويمكن باستخدامه التنبؤ موسميًّا (Makridakisetal, 1998: 505). وهو بذلك مناسب لفرضيات البحث وبياناته.

ثانياً. متغيرات البحث: المتغير المستقل: السياسات المالية ممثلاً بإحصاء تسهيلات البنوك الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن مقدرة بمليون دينار أردني.

المتغير التابع: مؤشرات التنمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ممثلة بالتسهيلات الممنوحة لها من قبل البنوك ضمن الفترة الربع الأول 2016 الربع الثالث 2020.

ثالثاً. فرضية البحث وتفسيرها:

الفرضية الأولى: هناك دور للسياسات المالية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة الزمنية الربع الأول من العام 2016 إلى الربع الثالث من العام 2020م.

للإجابة عن هذه الفرضية والتحقق من إثباتها أو نفيها تم الاعتماد على النموذج القياسي ونظرًا لكون البيانات موزعة على شكل ربع موسمي أو مواسم فقد تم التحقق من النتائج باعتماد (Exponential Smoothing) وفق النموذج الأسي بكونه النموذج الأفضل وباستخدام أسلوب التحليل الموسمي Winters' Additive.وقد تم ابتاع الخطوات التالية:

1. التحقق من حسن المطابقة: أظهرت نتائج حسن التوافق أو المطابقة جودة النموذج المقدر من خلال نسبة التباين المفسر ومعامل التحديد (R^2) وفيما يلي عرض للنتائج:

الجدول (2): حسن المطابقة وفق النموذج Winters' Additive

Model Fit				
Fit Statistic	**Mean**	**SE**	**Minimum**	**Maximum**
Stationary R-squared	.525	.	.525	.525
R-squared	.922	.	.922	.922
RMSE	87.029	.	87.029	87.029
MAPE	2.392	.	2.392	2.392
MaxAPE	8.189	.	8.189	8.189
MAE	55.342	.	55.342	55.342
MaxAE	207.331	.	207.331	207.331
Normalized BIC	9.397	.	9.397	9.397

المصدر: نتائج الحزمة الإحصائية SPSS.

من الجدول (2) يتضح وبالنظر لقيم حسن المطابقة في الاختبارات المختلفة، ولقيم معامل التحديد R^2 والتي تفسر ما قدره 92.2% من التباين في القيم خلال الأعوام الخمس الماضية والتي تعود إلى التسهيلات الممنوحة من البنوك في الأردن في التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

خلال الفترة الزمنية الربع الأول 2016 الربع الثالث 2020م، هي تشير إلى أنه يمكن الثقة بالنموذج المقدر. وبالنظر إلى قيم اعتدالية البواقي قد بلغت (9.397) وهي أكبر من 0.05 أي هناك اعتدالية في توزيع البواقي ما يقدم دليلًا على جدوى النموذج أيضًا.

2. التحقق من دور السياسات المالية على تنمية المشروعات: لابد من تقديم الأدلة على دور السياسات المالية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية الربع الأول 2016 الربع الثالث 2020، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول (3): نتائج تقدير دور السياسات المالية على التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

Exponential Smoothing Model Parameters					
Model		Estimate	SE	T	Sig.
اجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة Model-1	Alpha (Level)	1.000	.269	3.711	.002

المصدر: نتائج الحزمة الإحصائية SPSS.

بالنظر إلى الجدول (3) ولقيم t-test وفق مستوى ألفا أصغر من 0.05 وفق النموذج المقدر وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة أي هناك دور للسياسات المالية ممثلة بالتسهيلات المالية للبنوك في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية الربع الأول من 2016 للربع الثالث 2020.

والشكل التالي يوضح ذلك:

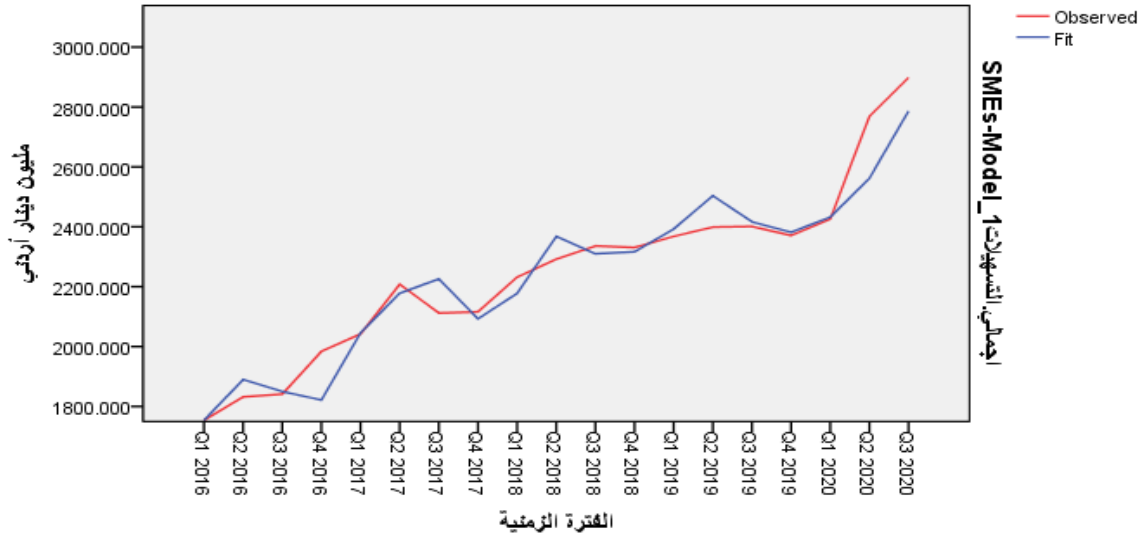

الشكل (3): التمثيل البياني للسلسة الأساسية والقيم المقدرة

من الشكل (3) يتضح أن هناك حركة تصاعدية للتسهيلات المالية المقدمة من البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدأت بالصعود خلال الربع الثاني من 2017 واستمرت حتى الربع الأول من العام 2020 مع تعرض العالم لجائحة كورونا والذي انعكس بشكل واضح على أداء جميع القطاعات المالية والاقتصادية، ليعود للصعود في الربع الثاني والثالث من 2020.

كما تم التحقق من البواقي خلال اختبار الارتباط التسلسلي لتضمن دقة النموذج وفيما يلي عرض للنتائج: التحقق من معنوية الأخطاء الناتجة عن البواقي من خلال اختبار Ljung-Box.

الجدول (4): اختبار Ljung-Box

Ljung-Box Q(18)		
Statistics	DF	Sig
14.659	15	.476

المصدر: نتائج الحزمة الإحصائية SPSS.

ومن الجدول (4) وبالنظر لقيم الدلالة sig أكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي وهذا ما تؤكده دالتا الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي للبواقي كما في الشكلين (4) و (5):

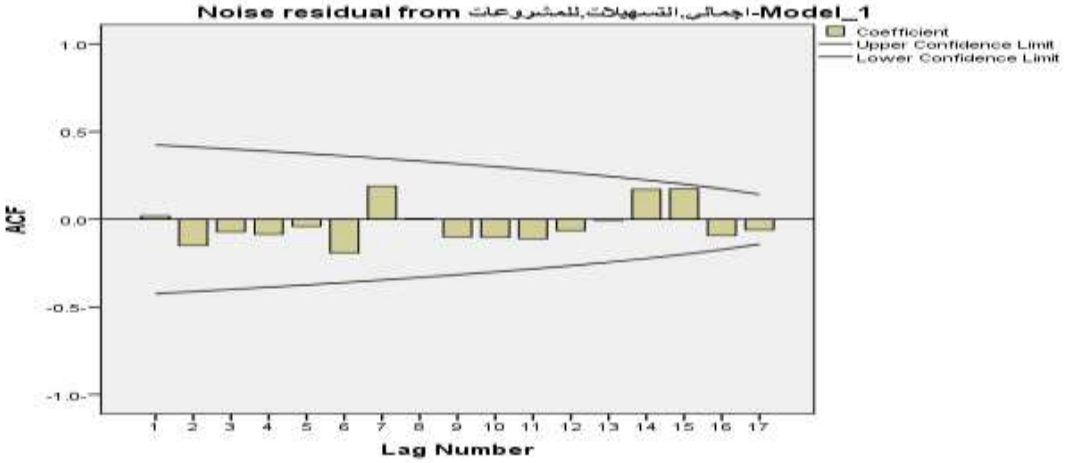

الشكل (4): دالة الارتباط الذاتي للبواقي

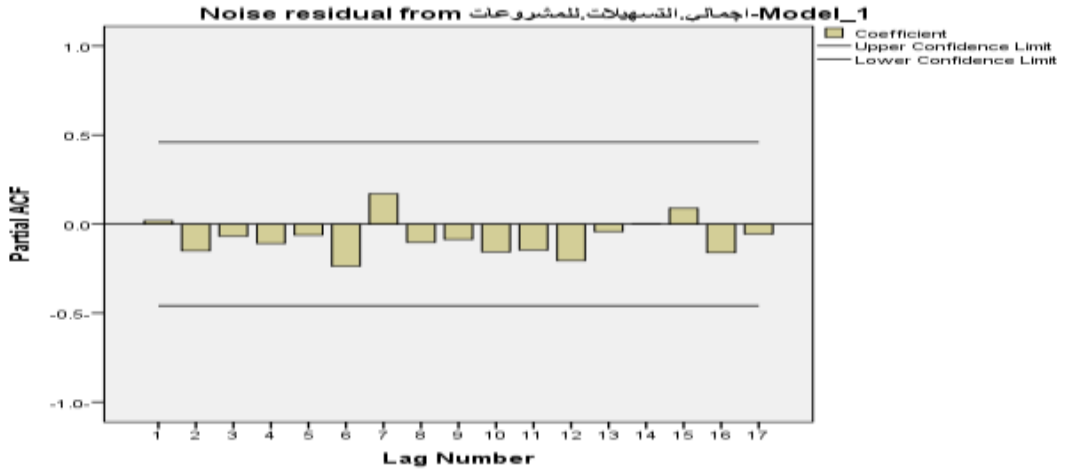

الشكل (5): دالة الارتباط الذاتي الجزئي للبواقي

الفرضية الثانية: يمكن التنبؤ بدور السياسات المالية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية الأول 2021 إلى الربع الرابع 2025 باعتباره مؤشرًا لدعم السياسات المالية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وللإجابة عن الفرضية الثانية وتحديد إمكانية التنبؤ بدور السياسات المالية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية الربع الأول من عام 2021 إلى الربع الرابع من عام 2025 باعتباره مؤشرًا لدعم السياسات المالية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تم

استخدام النموذج المعتمد بإيجاد التنبؤات بدور السياسات المالية ممثلة بالتسهيلات البنكية في الأردن باعتباره مؤشرًا على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الخمس سنوات القادمة وفيما يلي عرض للنتائج:

الجدول (5): قيم التنبؤات مع حدي الثقة عند 95%

	التنبؤات مقدرة بمليون دينار أردني						
مجموع التسهيلات المتوقعة بالسنة	Dec-2021	Sep2021	Jun2021	Mar-2021	Dec-2020	العام 2021-2020	
11990.47	3075.327	3094.536	3076.559	2940.582	2878.791	Forecast	تسهيلات المتوقع منحها من البنوك Model_1-
13125.38	3488.663	3464.056	3396.418	3201.620	3063.284	UCL	
10855.56	2661.991	2725.015	2756.699	2679.544	2694.298	LCL	
	Sep-2022	Jun-2022	Mar-2022	Des-2022		العام 2022	
12973.15	3271.863	3291.071	3273.095	3137.118		Forecast	تسهيلات المتوقع منحها من البنوك Model_1-
14994.9	3827.483	3814.662	3762.633	3590.123		UCL	
10951.39	2716.243	2767.480	2783.556	2684.112		LCL	
	Sep-2023	Jun-2023	Mar-2023	Des-2023		العام 2023	
13759.29	3468.398	3487.607	3469.631	3333.654		Forecast	تسهيلات المتوقع منحها من البنوك Model_1-
16271.67	4137.459	4130.111	4084.484	3919.611		UCL	
11246.92	2799.338	2845.104	2854.777	2747.696		LCL	
	Sep-2024	Jun-2024	Mar-2024	Des-2024		العم 2024	
14545.43	3664.934	3684.143	3666.166	3530.190		Forecast	تسهيلات المتوقع منحها من البنوك Model_1-
17469.37	4431.509	4427.472	4385.545	4224.841		UCL	
11621.5	2898.359	2940.814	2946.787	2835.538		LCL	
	Sep-2025	Jun-2025	Mar-2025	Des-2025		العام 2025	
15331.58	3861.470	3880.679	3862.702	3726.725		Forecast	تسهيلات المتوقع منحها من البنوك Model_1-
18618.26	4715.111	4713.347	4673.896	4515.904		UCL	
12044.9	3007.830	3048.012	3051.508	2937.547		LCL	
	9225.981	52083.6	52260.18	51636.53	49819.43	مجموع التسهيلات المتوقعة	

المصدر: نتائج الحزمة الإحصائية SPSS.

من الجدول (5) يتضح أن القيم تقدم توقعات لزيادة تسهيلات البنوك في الأردن خلال الخمس سنوات وفق المواسم الربعية القادمة، وهو ما يسهم في التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع توقع الاستمرار ضمن حركة تصاعدية ما يعد دليلاً على توقع دور السياسات المالية الحالية في تطور الاقتصاد ممثلاً بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك أصبح من الممكن الاستنتاج بالدور الذي تسهم به السياسات المالية ممثلة بالتسهيلات المالية من قبل البنوك في التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الأعوام الخمس اللاحقة، ما له أثر واضح على دفع عجلة الاقتصاد الأردني.

وهو ما أوضحته النشرة الشهرية المصرفية لجمعية البنوك في الأردن والتي أوضحت أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك قد شكلت ما نسبته 92% من الناتج المحلي. وهذه المؤشرات تظهر الحجم الكبير نسبياً لدور القطاع المصرفي بالمقارنة في الاقتصاد الأردني، وهو ما يعكس عمق القطاع المصرفي وأهميته (جريدة الغد، 2020: 1). وما أشار إليه تقرير السنوي الذي يصدره البنك المركزي في الأردن إلى أن هناك توقع لارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية

الممنوحة من البنوك المحلية بنسبة (7.3%) (البنك المركزي الأردن، 2019: 1)، والشكل (6) يوضح ذلك:

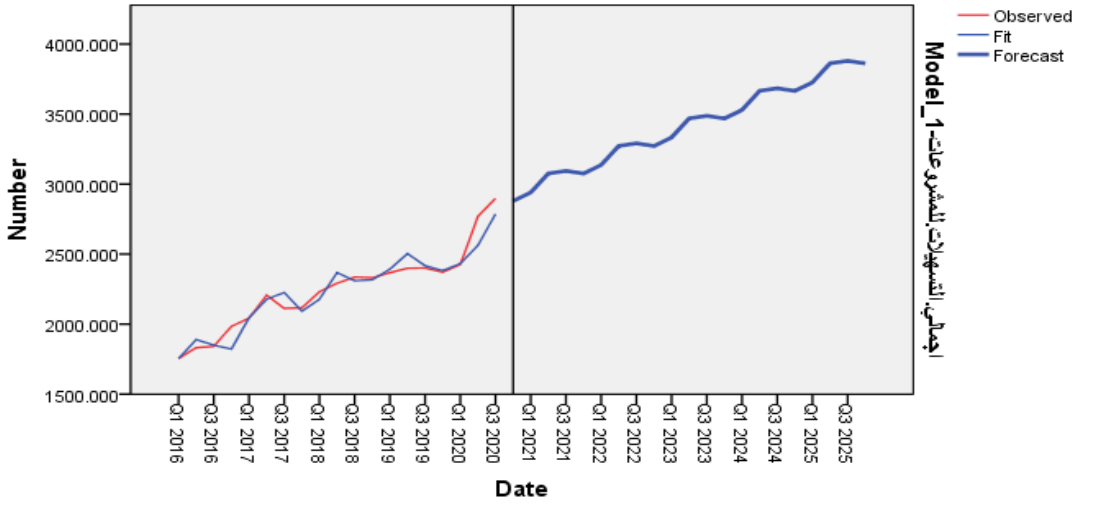

الشكل (6): سلسلة مشاهدات تسهيلات البنوك في الأردن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الربع الأول 2016 للربع الثالث 2020 مع التنبؤات خلال الربع الأول من 2021 إلى الربع الرابع 2025

من الشكل (6) يتضح أن هناك اتجاه تصاعدي للتنبؤات التسهيلات المالية من البنوك في الأردن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يبدأ من الربع الأول 2021 ويتزايد حتى الربع الرابع 2025. وقد حسب الرقم القياسي لكل من التسهيلات المقدمة، الرقم القياسي للتوقعات المحتملة وقد أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول (6): الأرقام القياسية الموسمية للتسهيلات الحالية والمتوقعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الفترة الزمنية	التسهيلات المقدمة	الرقم القياسي	الفترة الزمنية القادمة	التسهيلات المتوقعة	الرقم القياسي
Q1 2016	1,754.000	0.963	Q1 2021	2940.582	1.483
Q2 2016	1,832.000	1.023	Q2 2021	3076.559	1.543
Q3 2016	1,841.000	1.031	Q3 2021	3094.536	1.551
Q4 2016	1,984.000	1.039	Q4 2021	3075.327	1.543
Q1 2017	2,042.000	1.068	Q1 2022	3137.118	1.527
Q2 2017	2,208.000	1.134	Q2 2022	3273.095	1.587
Q3 2017	2,112.000	1.142	Q3 2022	3291.071	1.595
Q4 2017	2,116.000	1.136	Q4 2022	3271.863	1.587
Q1 2018	2,232.000	1.166	Q1 2023	3333.654	1.570
Q2 2018	2,292.000	1.229	Q2 2023	3469.631	1.631
Q3 2018	2,336.000	1.247	Q3 2023	3487.607	1.639
Q4 2018	2,331.000	1.239	Q4 2023	3468.398	1.630

الفترة الزمنية	التسهيلات المقدمة	الرقم القياسي	الفترة الزمنية القادمة	التسهيلات المتوقعة	الرقم القياسي
Q1 2019	2,368.000	1.264	Q1 2024	3530.19	1.614
Q2 2019	2,399.000	1.333	Q2 2024	3666.166	1.675
Q3 2019	2,401.000	1.350	Q3 2024	3684.143	1.683
Q4 2019	2,371.000	1.340	Q4 2024	3664.934	1.674
Q1 2020	2,426.000	1.367	Q1 2025	3726.725	1.658
Q2 2020	2,769.000	1.446	Q2 2025	3862.702	1.718
Q3 2020	2,898.000	1.464	Q3 2025	3880.679	1.726
Q4 2020	2878.791	1.455	Q4 2025	3861.47	1.718

المصدر: نتائج الحزمة الإحصائية SPSS.

من الجدول (6) يتضح أن الأرقام القياسية للتسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الأعوام من الربع الأول 2016 حتى الربع الثالث 2020 أظهرت تزايد ملحوظ، ومن المتوقع أن تزداد هذه التسهيلات خلال الخمس سنوات القادمة حيث يتوقع يبدأ التسارع في منح التسهيلات في الربع الثاني من العام 2023 ويصل إلى ذروته في العام 2025.

والشكل التالي يوضح ذلك

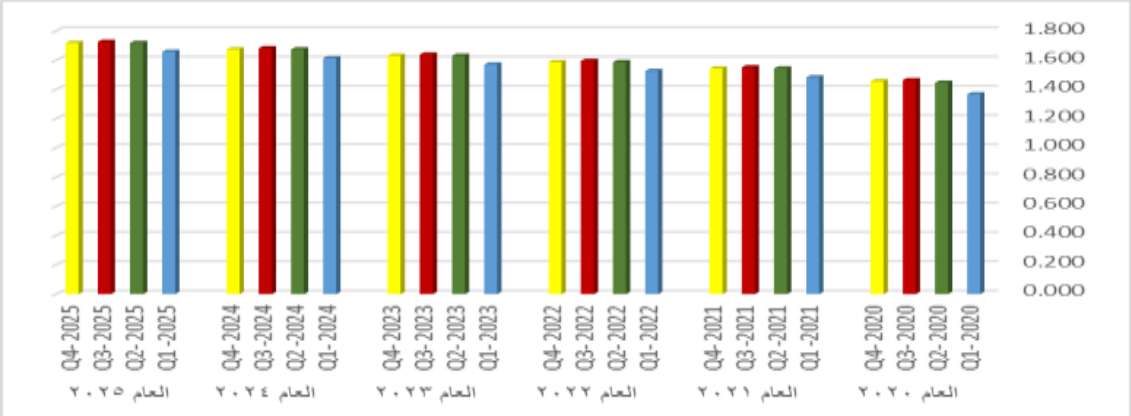

الشكل (7): الأرقام القياسية الموسمية للتسهيلات الممنوحة والمتوقعة خلال الخمس سنوات القادمة

من الشكل (7) يتضح أن التسهيلات المتوقعة في تزايد وهي بحركة موسمية تبدأ منخفضة لترتفع خلال الربع الثاني والثالث من العام لتعود على الانخفاض الجزئي خلال الربع الأخير من العام.

وبناء على ما تم عرضه من نتائج من خلال الدراسة التطبيقية لتحليل السلسلة الزمنية وباستخدام النموذج الأسي والتحليل الموسمي، وباعتماد قيم ألفا وما قدمته من معطيات مكنت من التنبؤ بدور السياسات المالية ممثلة بالتسهيلات المالية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، حيث أوضحت النتائج أن للسياسات المالية دور فاعل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لما تتميز به المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دور هام في تحقيق التنمية المستدامة وزياد فرص العمل والقضاء على معدل البطالة المرتفع، مع تقديم تنبؤات ذات دلالة في حجم التسهيلات المتوقعة خلال المواسم الربعية في الخمس سنوات القادمة.

النتائج والمقترحات

أولاً. النتائج:

1. نسب التسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي تسهيلات القطاع الخاص تشكل سلسلة متصاعدة بدأت في الربع الثاني من عام 2017 ومن ثم أظهرت مستوى مستقر ضمن المتوسط من الربع الثالث 2017 حتى الربع الأول من العام 2020 لتعود للصعود وبشكل دال في الربع الثالث من العام 2020.
2. يوجد دور فاعل للسياسات المالية خلال نفس المدة من خلال التسهيلات المالية المقدمة من البنوك. إن قيم معامل التحديد R^2 تبين أن (92.2%) من التباين المفسر في القيم خلال الأعوام الماضية يعود إلى التسهيلات الممنوحة من البنوك في الأردن في التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية الربع الأول 2016 الربع الثالث 2020م والتي تعكس وبصورة واضحة دور السياسات المالية في الأردن خلال تلك الفترة الزمنية.
3. يمكن التنبؤ بدور السياسات المالية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للخمس سنوات القادمة، باعتباره مؤشرًا لدعم السياسات المالية لهذه المشروعات، حيث أظهرت التوقعات زيادة في التسهيلات التي ستقدمها البنوك في الأردن خلال الخمس سنوات القادمة وفق المواسم الربعية القادمة، وهذا ما أكدته الأرقام القياسية للتسهيلات المتوقعة وفقًا لحركة موسمية ربعية.

ثانياً. المقترحات: وبناء على ما توصل إليه البحث من نتائج وتوقعات مستقبلية للسنوات الخمس القادمة فإن الباحث يقدم مجموعة من المقترحات وهي:

1. تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع حركة النمو الاقتصادي في الأردن من خلال إشراف الجهات المعنية بتقديم ما يلزم من مساعدات لتحقيق نماء وتطور هذه المشروعات وإصدار التشريعات والقوانين التي تعمل على دعم هذه المشاريع وتسهل عملها وتعزز دورها في عجلة الحركة الاقتصادية.
2. توجيه البنوك لتوفير مبالغ أكبر من الائتمان بأسعار فائدة مناسبة، ومنح أصحاب المشروعات فترات أطول لإيفاء القروض، وتوفير الضمانات التي تتناسب مع حجم المشروع ومن خلال تقديم إعفاءات ضريبية ولاسيما في بداية المشروع.
3. إخضاع أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى دورات تأهيلية متخصصة في كيفية إدارة حسابات الشركات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة وكيفية إعداد دراسات الجدوى لمشاريعها الاعتماد على مدخراتهم الشخصية ضمن الممكن في تمويل مشاريعهم من أجل الحفاظ على حقوق الدائنين كذلك تقليل تكلفة التمويل.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. أبو موسى، عبدالحميد، (2003)، تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
2. البنك المركزي الأردني، (2019)، التقرير السنوي السادس والخمسون، مطبعة البنك المركزي، رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية 706:1/3/2002-232.

3. البنك المركزي الأردني وسند للدعم الفني، (2017)، دليل المشاريع الصغيرة والمتوسطة دليل عملي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
4. برنامج الأمم المتحدة في الدول العربية، (2011)، تقرير التنمية البشرية الأردني 2011: الشركات الصغيرة الجديدة أكبر مساهم في توفير فرص العمل في الأردن، تم الاسترداد 2021/1/25: https://www.arabstates.undp.org
5. بلحميدي، سيد علي، (2005)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة الجزائر.
6. جريدة الدستور، (2014)، مجلس الوزراء يناقش الخطوات اللازمة لترجمة قانون الاستثمار الجديد رقم (30) لسنة 2014 تم الاسترجاع 12/14/ https://www.addustour.com/articles.
7. جريدة الغد، (2020)، جمعية النبوك تصدر نشرتها الاقتصادية، ديسمبر 21، 2020: https://alghad.com
8. الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد، (2000)، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمان دار وائل للنشر.
9. الحمزاوي، محمد، (1997)، اقتصاديات الائتمان المصرفي :دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني واهم محدداته، الاسكندرية :منشأة المعارف
10. الخالدي خلود، (2002)، البرامج المولدة للدخل في المؤسسات التمويلية التطوعية في الأردن (واقع وطموح)، مؤسسة فريدريش ناومن.
11. رئاسة مجلس الوزراء، (2014)، قانون رقم (30) لسنة 2014 قانون الاستثمار.
12. الربيعي، فلاح خلف علي، (2010)، تحليل التغيرات في وجهات السياسات الاقتصادية في العراق: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/28371/
13. الربيعي، فلاح خلف، (2008)، دراسة تحليله لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة مع الإشارة لتجربة مصرف التنمية في درنة:1-26. Munich Personal RePEc Archive
14. شامية، عبد الله، (1989)، أثر لتسهيلات الائتمانية على إنتاجية الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 5، العدد 1:3-25.
15. الصمادي، هشام محمد أحمد والرواشدة، علاء زهير عبد الجواد، (2010)، دور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن: دراسة ميدانية .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 2010، ع 8.
16. صندوق التنمية والتشغيل، (2001)، البرامج الإقراضية في الأردن.
17. عامر، عادل، (2019)، خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دنيا الوطن: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2019/10/26/505122.html
18. عودة، سيف الدين، (2006)، التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية، غزة، 13-15.
19. فرحاتي، عمر، (2017)، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامع الشهيد حمة لخضر الوادي.
20. هيكل، محمد، (2003)، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، سلسلة المدرب العالمية.

21. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID (2020)، تسريع التنمية الاقتصادية في الأردن. عمان.
22. وثيقة البنك الدولي، (2014)، وثيقة تقييم مشروع، مجموعة التمويل وتنمية القطاع الخاص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز الحوكمة وتعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي لمشروع تطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: 1-57.
23. ورشة تمويل مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، (2016)، خبراء يحددون الأولويات المطلوبة لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول للتمويل، مجلة جمعية البنوك، ع (8)، م (23).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Al-Muharraq, M.H & Magableh. E., (2006), Small and medium enterprises: importance and obstacles", Jordan: 1-11.
2. Aras Alper, (2017), Small and Medium Enterprises Financing, ESCAP, Economic Social communion for Asia and Pacific, United Nations report.
3. Betze. F & Frewer. G, (2016), Neighbourhood SME financing: Jordan, European Investemnt Bank: 1-32.
4. Deelen Linda & Molenaar Klaas, (2004), Guarantee Funds for Small Enterprises International Labour Organization , www.ilo.org
5. Haddad, M. F., Alshannag, F. M., Eneizan, B., & Odeh, M. H., (2019), Impact of the Jordanian Commercial Banks on Financing Small and Medium Enterprises in Jordan. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 9 (3), 16-26.
6. Jordan Young Econmestis society & Konead Adenauer Stiftung, (2017), RESEARCH STUDY ON STRENGTHENING SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN JORDAN: 1-22.
7. Gupta, K.L., (1984), Financial and Economic Growth in Developing Countries, Croom Helm, London.
8. King, Robert G and Levine, Ross, (1993), Finance, Enterpreneurship and Groth Theory. In: Journal of Monetary Economics.
9. Kwan, Andy C. Wu, Yangru and Zhang, Junxi, (1998), an Exogeneity Analysis of Financial Deeping and Economic Growth: Evidence from Hong Kong, South Korea and Taiwan. In: Journal of International Trade and Economic Development.
10. Spears, Annie, (1992), the Role of Financial Intermediation in Economic Growth. In Sub-Canadian Journal of Development
11. Lahiri, R., (2012), Financing Micro, Small and Medium Enterprises (MSMES) In India during Post Liberalization Period: A Study on Traditional and Unconventional Approaches of Financing, Indian stream research journal, Vol. 2 issue 8
12. OECD, (2019), SME Policy Effectiveness in Jordan User Guide 3: SME statistics and entrepreneurship indicators, policy Handbook: 1-58.
13. Yongth Entreprneurs Association, (2011), Small and Medium Business Agenda: 1-106. https://cipe-arabia.org